الخبير في المصرفية الإسلامية الدكتور سليمان ناصر في حوار لـ "الخبر"

"البنوك الإسلامية تعمل الآن في ظلّ قانون خاص بالبنوك الربوية"

أكّد الخبير في المصرفية الإسلامية الدكتور سليمان ناصر، في حوار مع "الخبر"، أنّ العائق الوحيد في تطبيق المصرفية الإسلامية في الجزائر ينحصر في الجانب القانوني أكثر من الجانب الفني، موضّحا أنّ البنوك الإسلامية (بنك البركة الجزائر وبنك السلام) تعمل الآن في ظلّ قانون خاص بالبنوك الربوية التقليدية، داعيًا لإحداث إطار قانوني ينظم إنشاءها وعملياتها وآليات الرّقابة عليها من طرف البنك المركزي.

ما هو مفهوم الصيرفة الإسلامية؟

الصيرفة الإسلامية هي العمل المصرفي وفق أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، بحيث إنّ هناك بنوكًا تسمّى إسلامية نشأت بالمفهوم الحديث لأوّل مرّة في العالم سنة 1975 لتلقّي الودائع من النّاس واستثمارها دون أن تتعامل بالفائدة الربوية أخذًا أو عطاءً، فهي تتعامل بالمشاركة في الرّبح والخسارة مع المودع، وتتعامل بصيغ التّمويل والاستثمار المعروفة في الفقه الإسلامي مع المستثمر، كالمضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة والسّلم والاستصناع، هذا إلى جانب تقديم الخدمات المصرفية الأخرى الّتي تقدّمها البنوك التقليدية والّتي لا تتعارض مع أحكام الشّرع، كصرف الشيكات وفتح الحسابات..

ما الفرق في تعامل البنوك بين الطريقة التقليدية والطريقة الإسلامية؟

البنك التقليدي يضمن للمودع ماله (إن كان وديعة جارية) ويضمن له ماله مع فائدة ثابتة (إن كان وديعة ادخارية أو استثمارية)، أمّا البنك الإسلامي فلا يضمن إلّا الودائع الجارية، أمّا الودائع الادخارية والاستثمارية فيقبضها على سبيل المشاركة في الرّبح والخسارة مع أصحابها.

ومن جهة أخرى فإنّ البنك التقليدي يمنح قروضًا بمعدل فائدة ثابت، أمّا البنك الإسلامي فلا يمنح قروضًا وإنّما تمويلات تختلف حسب طبيعة المشروع أو الغرض من التمويل، فقد تكون بالمشاركة في الرّبح والخسارة مثل المضاربة والمشاركة، وقد تكون بعائد ثابت مثل الإجارة والمرابحة.

ما هي إيجابيات المعاملة الشّرعية لدى المصارف الإسلامية؟

أهم إيجابية تتمثّل في أنّ المصرف الإسلامي عندما يتقاسم الرّبح والخسارة مع العميل فهو يشترك معه في تحمل المخاطر الناتجة عن الاستثمار، وفقًا لقاعدة "الغنم بالغرم" أو "الخراج بالضمان"، أمّا البنك التقليدي فلا يتحمّل أيّ مخاطرة لأنّه يطالب المدين بتسديد القرض مع الفوائد بغض النّظر عن نتيجة المشروع الّذي تمّ تمويله بذلك القرض، ربح أم خسر، فإذا لم يسدّد المدين دينه فإنّه يلجأ مباشرة إلى الاستيلاء على الضمان الّذي يطالب به البنك في البداية ويكون عادة أكبر من قيمة

القرض. ونتج عن هذا إيجابيات أخرى أهمّها أنّ التّمويل الإسلامي يرتبط بالجانب الحقيقي للاقتصاد، بينما التّمويل الرّبوي لا تتوفر فيه هذه الصفة، لذلك يحدث فيه انفصال بين التّمويل النقدي أو المالي والتّمويل الحقيقي، وهذا الانفصال كان أحد أهم مسبّبات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والانهيارات الّتي حدثت في البنوك والاقتصاد العالمي بوجه عام، وكانت المؤسسات المالية الإسلامية بمنأى عن تلك الأزمة لهذا السبب.

وهل العائق الوحيد هو الجانب القانوني أم الجانب التقني؟

إذا كان المقصود هنا هو التطبيق عندنا في الجزائر، فالمشكل في الجانب القانوني أكثر منه في الجانب الفني، ذلك أنّ البنوك الإسلامية الآن تعمل في ظلّ قانون خاص بالبنوك الربوية التقليدية، ولا بدّ لها من إطار قانوني ينظم إنشاءها وعملياتها وآليات الرقابة عليها من طرف البنك المركزي.. لكن هذا لا يمنع من وجود العائق الفني أو التقني، فتجربة البنوك الإسلامية في الجزائر حديثة العهد نسبيًا، وتحتاج من الإطار البشري تكوينًا مستمرًا حتّى نمنع أو نقلّل من الأخطاء الّتي قد تحدث من خلال الممارسة.